العدد (2133) السنة الثامنة - الأربعاء (18) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

رسالة السيد السيستاني

■ إحسان شمران الياسري

في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥ كنت منتدباً من احدى منظمات المجتمع المدني كمراقب للانتخابات، حيث تلقيت مع مجموعة من الشباب والشابات تدريباً رائعا من قبل الاتحاد الأوروبي على مفاهيم الديمقراطية والانتخابات ومراقبتها، فعُدنا من عمان ونحن من اشد المتحمسين لتحقيق انتخابات نزيهة وشفافة ومتطابقة مع المعايير الدولية ومعايير الاتحاد الأوروبي.

وقد أنتفع فريق الشباب الذي كان مسؤولا عن إدارة المركز الانتخابي من ملاحظاتي المتواضعة (ولكنها كانت جديدة كلياً على هؤلاء المتحمسين والمفعمين بالوطنية الصادقة).

كانت المعايير تقضي بعدم التدخل في ارادة الناخب او الإيحاء إليه أو التأثير على نواياه في الاختيار. كما تقضي بمنع الترويج للقوائم او الاشخاص داخل المركز او في محيطه لمسافة معينة. وعلى المراقبين أن يراقبوا سير عملية الاقتراع، ويراقبوا أداء القائمين على ادارة المركز الانتخابي ابتداءً من وضع الصناديق ومواقعها ووقت فتح المركز الانتخابي وصولا الى غلق المركز واجراء عملية العد والفرز والرزم.

ومن فرط حماستي للمشروع الوطني الكبير، فقد دخلت المركز الانتخابي الساعة السادسة صباحاً، ورجعت الى بيتي حوالي الثانية والنصف صباحاً من اليوم التالي، بعد ان اطمأننت على آخر مرحلة من المراحل (وفقا للمعايير الدولية!!).

أقول هذا، وأتذكره بفخر، وأتذكر الملايين التي سارت يوم ذاك تنتخب ممثليها في الدورة البرلمانية الاولى..

واقوله اليوم على صدى الرسالة التي بعثها الأستاذ فخري كريم الى سماحة السيد السيستاني في افتتاحية المدى يوم ٢٠١١/٥/١٥.

فقد اوجز الأستاذ فخري كل الوجع الذي يحرمنا النوم والهناء وكل ما لم يُتح لنا قوله.. فقد قال لسماحة السيد المرجع: ان الكثرة الغالبة التي شاركت في الاستفتاء على الدستور وفي الانتخابات المتتالية تأثرت بموقف سماحته، وانها منحت الثقة للاحزاب والكتل السياسية اعتماداً على تقديرها بأنها تستجيب لتوجيهاته، خصوصا وان الاطراف المذكورة أوهمت المواطنين بأنهم يستمدون الارشاد والنصح من سماحته، ويمثلون ارادته في كل ما يقومون به وينفذونه من سياسات ونهج وتوجيهات.. الخ.

لقد تذكرت وأنا أقرأ هذه الاسطر، ذلك اليوم المجيد إذ دخل المركز الانتخابي حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا رجل طويل القامة بزيّه العربي وخلفه نحو ست نساء يرتدين العباءات ويخفين وجوههن بـ (البوشي)، ومثلهن او اكثر قليلا من الشباب..

صاح الرجل وهو في الساحة قبل ان يستدّل على الغرفة المخصصة للاقتراع:

– بوية وين قايمة السيستاني؟..

ولم يُجبه أحد. فقد كنت أدور بين غرف الاقتراع، وكنت اكبر المراقبين، بل اعتقدَ الموظفون (والمراقبون)، بمن فيهم الشاب الهائل مدير المركز، انني (اهم الموجودين)، وأولاني كل الاحترام والإنتباه لأية ملاحظة او حركة تصدر مني.. وكان هذا تشريفاً حاولت المحافظة عليه، وحاولت أيضاً أن يفهم الشباب انني لست مسؤولا هنا، بل مراقباً. ولكن التجربة الاولى لبلدنا العزيز في هذه الممارسة خلقت الاعتقاد بانني شخص مهم، وربما مندوب الامين العام للامم المتحدة!، وأنا لم أدع ذلك ابداً.

المهم، كان الجميع بلا إجابة، ينتظرون حركة مني او إجابة، بل انهم اصطفوا ورائي في الساحة منتظرين ما يصدر مني..

وكنت أنا في غاية الحرج من هذا الموقف الذي يصعب تقدير نتائجه لو صدر مني جواب يقلل من حماس الرجل للمشاركة في الاقتراع.

فالمشكلة كانت في ان الجميع يعلمون المقصود من سؤال هذا الرجل الكريم، إذ هو يعني قائمة بعينها، ولكن لا يوجد من يُغامر بإفشال المشروع الوطني الكبير، ويطيح بالمعايير الدولية في عدم التأثير على الناخبين.

أعاد الرجل السؤال وهو في الساحة، وخلفه النسوة المحترمات والشباب المتحمسون من أولاده (وربما احفاده).

قلت وانا في غاية الحرج والخوف.

– تفضل حجي للقاعة وّيه الشباب حتى يأشرون اسمك واسماء عائلتك الكريمة على القوائم. وبعدين تستلم بطاقة الاقتراع، وانت براحتك تختار القائمة اللي تريدها...

شعر الرجل بأنه يتحدث عن قضية لا علم لي بها، وكان هذا مدعاة لدهشته، فقد كنت أرتدي ربطة العنق وارتدي افخر بدلاتي، وهذا يعني انني مسؤول المركز. وصاحب الكلمة الاخيرة، والعارف بالامور كلها. بينما ارتدى بقية الشباب الملابس الاعتيادية الجميلة والكاوبوي والجينز، فهم إذن يعملون تحت امرتي!!، وبالتالي كيف لي أن أجهل قائمة لشخصية بالغة الاهمية مثل شخصية سماحته..

قال نافد الصبر:

– بوية وّديني على قايمة السيد السيستاني، آنه مالي لازم ببطاقة الاقتراع.

وهنا التفتُّ الى السيد مسؤول المركز، للتخلص من المسؤولية التي اوقعتني بها البدلة الانيقة وربطة العنق، وأوقعني بها عمري الذي كان يزيد على اكبر الموجودين بنحو عقد.

– استاذ.. اقترح ان يقرأ أحد الاخوان للحاج اسماء كل القوائم ليقرر حضرته القائمة التي يختارها.. وأكملت وأنا أتوجه للرجل بالكلام اللطيف: لأن بصراحة – يا حجي – ما كو قايمة باسم السيد السيستاني الله يحفظه..

لقد كان هذا الرجل الجليل، النموذج الاول والمثالي لملايين العراقيين الذين اقترعوا لروح القوائم، والتي نصب بعضها الشِراك لهم باسم الدين او الطائفة أو القومية او المنطقة او الحزب، ولم نسمع بمواطنين انتخبوا على المشروع، حيث كانت رسالة السيد السيستاني واضحة بشأنها، إلا اللهم تلك المشاريع التي خذلها المواطنون وتوجهوا نحو (قوائم الشِراك).

الأزمة السياسية في العراق

عناوين وخنادق وأحلام غامضة

علي حسن الفواز

تعقيدات المشهد السياسي العراقي تثير الكثير من الأسئلة، وتضع عديد الملفات على طاولة(غير مستديرة) يطول البحث عن حلول ناجعة لصراعاتها وتجاذباتها. وربما تثير المزيد من شهوة السياسيين الفرسان نحو الإفراط في الحساسيات التي توغل في الجسد العراقي المفتوح على الكثير من مراثي السياسة الغامضة والملتبسة..ولعل من أكثر هذه التعقيدات إثارة للجدل والكلام هي توزيع الأدوار السياسية بين الفرقاء السياسيين، وحسب أملاءات المحاصصة، وفروض الحسابات التي تشكلت في ضوئها الحكومة، والتي تحولت الى حكومة أعباء على رئيس مجلس الوزراء، وآلية إدارته التنفيذية لبرنامجه الحكومي في التعاطي مع استحقاقات الأمن والخدمات والحقوق والحريات، مثلما تحولت أيضا الى بنية مؤسسية فيها الكثير من الترهل والوظائف الزائدة عن الحاجة، خاصة وان هذه الزيادة تعني المزيد من الإنفاق والمزيد من البيروقراطية، والمزيد من الوظائف التي باتت مصدر تهديد للميزانية العامة وحجم ما يخصص للموازنة التشغيلية فيها على حساب الموازنة الاستثمارية التي تشكل جوهر الحراك الاقتصادي، ومصادر تنميته وإدامته..

وخلال الايام الماضية شهدت اروقة السياسة العراقية ازمة مضافة في هذا السياق، والتي تتعلق بالتوافق على التصويت لاختيار ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية في سلة واحدة كما تقول بعض الادبيات البرلمانية، بوصف ان هذا الاتفاق على التصويت بين كتل سياسية معينة يعني إيجاد اجهزة جديدة، ووظائف جديدة، وخنادق جديدة. هذا الاختيار الذي تم تمريره وسط اعتراضات عديدة من بعض الكتل السياسية، والمرجعيات الدينية، والكثير من الجهات المدنية الاجتماعية والثقافية، وضع الواقع السياسي أمام أزمة الشارع الذي يبحث عن حلول لأزماته العالقة، اذ ترى الكثير من تلك القوى ان في هذا الاختيار نوعا من الفرض السياسي على واقع يحتاج الى الكثير من الترشيد في الإنفاق اولا، والترشيق في البنية الإدارية المتضخمة أصلا ثانيا.

ان مواجهة اية أزمة في صناعة المشهد السياسي العراقي تعني مواجهة العديد من المظاهر التي باتت تشكل صدمات للعقل الجمعي، مثلما تمثل الانكشاف على ظواهر صراعية غير معلنة، وربما تؤسس تقاليد سياسية لها ضرر كبير على مستقبل العملية السياسية التي مازالت تدار بعقلية الشراكة، أي رضا الجميع على الجميع، والتي تتطلب توزيعا ممنهجا لوظائف السياسة والثروة والسلطة والمصالح وبنوع من التوازن الذي يراقبه هذا الجميع. وأحسب ان الإصرار على تمرير هذه(الصفقة)السياسية تعني مواصلة تنفيذ هذه السياسة المفتوحة، والتي تضع الكثير من الوظائف والعناوين العليا في الدولة العراقية امام تساؤلات مثيرة، اذ ماذا يعني وجود هذه الوظائف دون ان تملك اية صلاحيات في النظام السياسي التنفيذي؟ وماذا يعني ان تكون لهذه الوظائف توصيفات في الهيكل السياسي للقوى التي فازت في الانتخابات فقط دون اعطاء قوى مجتمعية اخرى حقوقا في هذه المشاركة؟

الدستور العراقي اعطى لهذه الوظائف سمات بروتوكولية شرفية، لكن البعض يسعى وبطرق غريبة الى امكانية تحويل هذه الصيغة البروتوكولية الى نوع من الضغط، او حتى البحث عن صلاحيات فيها بعض الجرعات التنفيذية!!في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن البحث عن آليات لمعالجة ازمة الدولة، وازمة ترهل مؤسساتها، وازمة الحكومة وازمة الملفات الامنية والسياسية والاقتصادية المعقدة امامها. وازاء هذا الواقع وتداعياته ومشكلاته المعقدة، بات الامر يحتاج الى وقفة جادة، والى معالجات تتجاوز ماهو آني، وما يمكن ان يضع الفرقاء امام مصدات لمواجهة المزيد من الازمات، فالبعض مازال ينظر الى اتفاقات اربيل مثلا بعين نصف راضية! والبعض الآخر يبحث في أوراقها عن شجون اختلف فيها البعض مع البعض الآخر حول تفسيرها وحول آلية تطبيقها، والتي أضحت مصدر قلق وجدل لم يحسم الى اليوم، وأحياناً الى رسائل متبادلة، وحتى البحث عن مبادرات ترضية جديدة، بما يزيد من ازمة غياب الثقة بين السياسيين، والتي لا يبدو لها حل في الأفق إلا حلولا عاجلة في الترضية، ومنها اعطاء المزيد من الوظائف والادوار والمزيد من الإنفاق التشغيلي الذي نخشى ان يتحول ذات يوم الى بعبع مخيف، ومهدد بترك العراق نهبا لازمات عجز اقتصادي من الصعب معالجة تداعياته على الواقع وعلى نمطية الاقتصاد العراقي الريعي المشوه والذي يعيش وسط ركام غير مسيطر عليه من الازمات السياسية والديموغرافية، والتهديدات الخارجية العربية والدولية.

الحديث عن ازمة الوظائف الرئاسية وطبيعة عملها، وجديتها في خلق بيئة وطنية صالحة للتعاطي مع أزمة الدولة، سيظل حديثا رهينا بأزمة الدولة ذاتها، وأزمة نخبها السياسية، وازمة توزيع الادوار بينها، وربما يكشف اساسا عن استشراء غريب لأزمة الشكوك عالية الصوت بين الفرقاء السياسيين الذين لايطمئنون الا الى البقاء في السلطة لكي ترصد عيونهم ما يفعله الآخرون، وعدم الرضا بدور المعارضة التي يمكن ان تراقب وتنقد وتحاسب، لكنها-كما يظن هذا البعض-بعيدة عن مصدر صناعة القرار والمشاركة فيه، وهذا الواقع يعني البقاء في ازمة دائما، ويعني الاصرار على صناعة الخنادق المتقابلة، ويعني أيضا الحاجة الى الآخر الذي يملك العين الثالثة لرصد ما يجري. وأحسب ان الجدل الذي أثير خلال الايام الماضية حول موضوع الاختيار، ومقاطعة بعض النواب جلسة مجلس النواب التي جرى فيها التصويت، وحديث المرجعية الدينية عن(الوظائف الشبحية) كله يضعنا في سياق النظر الى المستقبل، أي مستقبل الدولة، والتي يبدو انها باتت تشهد ازمات من نوع آخر، أزمات إقليمية عابرة للأمن والسياسة، أزمات تكمن في الخرق الجيوبوليتكي الذي يمكن ان يهدد الحياة في العراق ويهدد الامن الاقتصادي والمائي والغذائي، خاصة مع توجهات دولة الكويت لبناء ميناء مبارك الكبير قرب الحدود العراقية الجنوبية، والذي هو في الجوهر ميناء سياسي لفرض المزيد من الحصار على العراق ومنع العمل على إنشاء ميناء الفاو ومشروع القناة الجافة الذي يمكن ان يعيد رسم الخارطة الاقتصادية في الجغرافيا السياسية في المنطقة. فضلا عن السياسات التركية المائية الغامضة، والتي مازلت مصدر تهديد للواقع المائي في العراق ومستقبل الامن الغذائي لشعبه، وكذلك طبائع ماتحمله الازمات التي تهدد دول الجوار وخاصة سوريا، إذ أن طبيعة هذه الازمة ليست بريئة بالكامل وانها جزء من مخطط سياسي خطير تصنع خطوطه في المنطقة، خاصة مع دعوة السعودية المثيرة للجدل حول انضمام المغرب والاردن لدول مجلس التعاون الخليجي، ليتحول المجلس في ضوئها من مجلس للجغرافيا السياسية الى مجلس للسياسات العابرة للجغرافيا..

عتبة الأزمات

ان ما يعصف بالمنطقة من أزمات يحمل معه تباشير تداخلات دولية، مثلما يحمل معه إمكانية حدوث صراع من نوع آخر في المنطقة، وهو ما يستدعي تدخلا أجنبيا أيضا لكن تحت واجهات عسكرية، وصناعة أزمات تأكل الامن الهش الذي تعيشه دول المنطقة التي لا تملك تاريخيا ولا لوجستيا القدرة على تحمل حرب من العيار الثقيل. هذا الاستشراف الذي يلوح في الأفق لعتبة الأزمات هو الأكثر مدعاة للقوى السياسية لإعادة النظر في(الداخل العراقي)لأنه المصدر الحمائي الوحيد لهذه القوى من أخطار جمة لا يدرك أبعادها الكثيرون الذين ينادون الآن بالويل والثبور لفرقاء العملية السياسية، لأنهم سيجدون أنفسهم وسط أزمات الآخرين التي بدأت تكبر مثل كرة الثلج، والتي ستطول الدول التي توهم نفسها بالاطمئنان.

البحث عن عراقية خالصة للواقع العراقي هو مانعنية بالخروج بعيدا عن عتبة الأزمات والعودة الى المعطف العراقي، لانه الوحيد الذي سيحمي الجميع، والذي يكفل خروج الجبهات الوطنية ووصفات الخلاص لتنقذ الجميع من هذه الغلواء التي لايرى الكثيرون عبر غبارها الا مواقع اقدامهم القلقة..

مناقشات حول العلاقات المصرية - السودانية في «الخرطوم»

جماهير حزب الأمة تهتف «الشعب يريد إسقاط النظام»

حسين عبد الرازق

ورغم أن الدعوة كانت موجهة من «حزب المؤتمر الوطني» الحاكم في السودان منذ انقلاب ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٨٩ الذي أطلق عليه اسم «ثورة الإنقاذ»، وهو انقلاب قام به فصيل صغير من الجيش متحالفا مع الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي، وبالتالي كان برنامج الزيارة يكاد يقتصر علي المسؤولين في الحكومة والحزب بدءا برئيس الجمهورية رئيس حزب المؤتمر «عمر حسن البشير» ونائبه «علي عثمان محمد طه» ونائب رئيس الحزب «د. نافع علي نافع» وما يسمى بأحزاب مجلس الوحدة الوطنية الذي يضم رؤساء الأحزاب الصغيرة المتحالفة مع الحزب الحاكم، واتحاد أصحاب الأعمال (٩٨٪ أعضاء في حزب المؤتمر)، ومسؤول قطاع دارفور بالحزب «د. الحاج آدم» ورئيس المجلس الوطني «البرلمان»، وعقد ندوة حول العلاقات السودانية – المصرية.. فقد تضمن البرنامج دعوة عشاء من الحزب الاتحادي الديمقراطي ولقاء جماهيرياً في دار حزب الأمة بأم درمان تحدث فيه «الصادق المهدي»، ولم يكن البرنامج على هذا النحو يتيح معرفة حقيقية بالأوضاع في السودان، وفي محاولة لاستكمال الصورة لجأت إلي الصديق «فاروق أبوعيسي» منسق «تحالف قوى الإجماع الوطني» الذي يضم أحزاب المعارضة الرئيسية لترتيب لقاء مع قادة وممثلي هذه الأحزاب، وتم اللقاء في باحة الفندق الذي كان الوفد المصري يقيم فيه وحضر إضافة إلى فاروق أبو عيسى «محمد إبراهيم نقد» السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني و«مريم صادق المهدي» ممثلة لحزب الأمة و«كمال عمر عبدالسلام» الأمين السياسي للمؤتمر الشعبي نيابة عن «حسن الترابي» وممثلي أحزاب البعث الثلاثة والحزب الوحدوي الناصري والحركة الشعبية.. إلخ، وحضر اللقاء من الوفد المصري نبيل زكي وسعد هجرس وعاطف مغاوري «التجمع» وأحمد عبدالحفيظ «الحزب الناصري» وشارك في جزء منه أحمد عزالعرب «حزب الوفد».

كان الموضوع الأول في الزيارة – سواء للخرطوم أو جوبا – هو العلاقات المصرية – السودانية، ورغم اتفاق الحكم (!) والمعارضة على الإشادة بثورة ٢٥ يناير في مصر، وعلى الأهمية البالغة لمصر بالنسبة للسودان وأهمية السودان لمصر والعلاقات الخاصة بين الشعبين، فقد كان هناك اتفاق – من زوايا مختلفة – بين الحكم والمعارضة على نقد السياسة المصرية مع السودان.

طرح مستفزّ

وبدأ نقد السياسة المصرية – قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ – د. نافع نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني قائلا إن العلاقات بين مصر والسودان عانت تولي المخابرات العامة المصرية ملف هذه العلاقات ودعمها حركات التمرد في جنوب السودان بالسلاح وغير السلاح ورعايتها كل قوى المعارضة في الشمال، والموقف العدائي من الإعلام المصري لثورة الإنقاذ واستهداف هوية السودان العربية الإسلامية.

ورغم أن وفد الأحزاب المصرية كان مشكلا من قوى معارضة بقوة لنظام مبارك، فقد استفز الطرح المتحيز أحادي الجانب لنائب رئيس حزب المؤتمر الوطني السوداني معظم أعضاء الوفد، كان أول المتحدثين نبيل زكي وسعد هجرس «تجمع» متسائلين.. لم نسمع تقييما للمواقف السودانية خلال المرحلة الماضية.. ألم يكن لها أخطاء؟!»، وأضافا أن نظام الحكم في السودان وموقفه السلبي من الديمقراطية والتعددية ومبادئ المواطنة واستقلال الحركة النقابية هو المسؤول عن انفصال الجنوب ومشكلة منطقة «إيبي» وكذلك مشكلة إقليم دارفور وتعثر المباحثات الخاصة بها في الدوحة، إضافة إلى ما يثيره النظام السوداني من ردود أفعال لدى دول الجوار لمحاولته تصدير نموذج «الإسلام السياسي» القائم في السودان بكل مشاكله وسلبياته، وشارك سمير عليش وأحمد عزالعرب الزميلين نبيل وسعد في نقد الحديث عن «الهوية العربية الإسلامية للسودان» ورفع راية «الشريعة الإسلامية» في بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات، وهو ما أدى إلى تفتيت السودان وينذر بأن يدور الحديث غدا ليس فقط عن سودانٍ شمالي وسودان جنوبي، وإنما عن سوداني شرقي وغربي أيضا.

وأثار صادق المهدي قضية العلاقات المصرية – السودانية في الكلمة المهمة التي ألقاها في المؤتمر الجماهيري بدار حزب الأمة الذي أقيم احتفالا بوفد الأحزاب والقوى السياسية المصرية، فبعد أن أكد أن «العلاقات السودانية المصرية هي العلاقات الأهم للبلدين، ولكنها كذلك الأعقد والأكثر ضحية لسوء الفهم» وتعرض لغزو محمد علي باشا لممالك «الفونج والفور وتقلي والمسبعات والكنوز» السودانية الإسلامية وإلحاقها السودان بمصر في ظل الخلافة العثمانية عام ١٨٢١ وتعالي الطبقة الحاكمة في دولة محمد علي وحضرته على رعاياها مما أدى إلى توالي الثورات ضدها.. تحدث عن الثورة العرابية في مصر بطابعها الوطني والثورة المهدية في السودان كثورة إسلامية هدفها بعث الإسلام وتوحيد بلاد المسلمين، ودور بريطانيا في القضاء على الثورة العرابية واحتلال مصر واستغلال اسم الحكومة المصرية لغزو السودان وإقامة حكم ثنائي اسماً بريطاني فعلاً، وصولا لثورة ١٩١٩ وتحقيق استقلال مصر والتناقض الحاد بين الموقف البريطاني والموقف المصري حول مستقبل السودان، ووقوع حكام مصر قبل ١٩٥٢ خلال المحادثات المصرية – البريطانية عن السودان في «خطأ اعتبار النزاع حول مستقبل السودان هو بينهم وبين بريطانيا دون أدنى اعتبار للخصوصية السودانية ورأي الشعب السوداني»، وخروج الثورة المصرية عام ١٩٥٢ من هذا الطريق المسدود «ما أدى لإبرام اتفاقية المهدي نجيب في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٣ ثم اتفاق مصري مع جميع الأحزاب السودانية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣ ما مكن المفاوض المصري أن يحاصر المفاوض البريطاني لإبرام الاتفاقية المصرية لعام ١٩٥٤، الاتفاقية التي اعترفت بحق تقرير المصير للشعب السوداني بعد فترة حكم ذاتي تحت ظل حكومة سودانية منتخبة» واستقلال السودان في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦.

وركز المهدي نقده على تفضيل الحكم في مصر التعامل مع الحكام العسكريين وأنظمتهم الاستبدادية باعتباره «أسهل وأبسط من التعامل مع القيادات المدنية المنتخبة»، وأشار إلى وقوف الحكم في مصر وترحيبه بانقلاب الفريق إبراهيم عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، وموقفهم المتحفظ من الثورة الشعبية الديمقراطية «انتفاضة أكتوبر» عام ١٩٦٤، ثم انحياز النظام المصري للنظام العسكري الثاني في السودان بقيادة جعفر نميري الذي استولى على السلطة في مايو/ أيار ١٩٦٩ ودعم حكمه الاستبدادي وعدم تجاوبه مع الانتفاضة الشعبية في أبريل/ نيسان ١٩٨٥ التي أسقطت حكم نميري، وتبني الحكم في مصر لانقلاب يونيو ١٩٨٩ رغم أنه نظام ديكتاتوري «ذو أجندة إسلاموية انحط بالعلاقة بين البلدين إلى درجة غير مسبوقة».

مواجهة المخالفين

الموضوع الثاني الذي فرض نفسه على وفد الأحزاب والقوى السياسية المصرية خلال زيارته السودان هو الأوضاع الداخلية. في الكلمة التي ألقاها د. أبوالحسن الشاذلي في ندوة العلاقات السودانية – المصرية بقاعة الشهيد الزبير وفي اللقاء مع تحالف قوى الإجماع الوطني وكان المتحدث الرئيسي فيه «فاروق أبوعيسي» اتفق الجميع على أن نظام البشير الذي يحكم السودان منذ ٢٢ سنة، نظام ديكتاتوري معاد للشعب يعتمد القهر والعنف في مواجهة المخالفين في الرأي، ويقوم حسب الصادق المهدي «على سبعة أعمدة: الحزب الحاكم المهيمن على الدولة والحياة العامة، والأمن الذي يبطش بلا حدود، والإعلام الذي يسخر جميع الأجهزة لدعم النظام، والاقتصاد المحابي للمحاسيب المطعون في الفساد، والبطش بالرأي الآخر وتدجين الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني واختراقها إذا صمدت، استخدام الأجهزة الشرطية والدفاع في حماية السلطة، وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، تأليه الحكام وتزوير الانتخابات»، ويلفت فاروق أبو عيسى النظر إلى أن ٧٨٪ من الموازنة العامة في السودان مخصصة للأمن «الشرطة والجيش»!

وترفع المعارضة السودانية شعار «إسقاط النظام»، وخلال المؤتمر الجماهيري بدار حزب الأمة تردد الهتاف «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي أصبح شعارا لكل الانتفاضات والثورات العربية، بنفس الألفاظ والنغمة التي ترددت في ميدان التحرير بمصر.. وتحذر المعارضة من أن استمرار حكم البشير سيؤدي إلى مزيد من تفتيت السودان، مشيرين إلى ثلاث قضايا متفجرة: قضية الحرب في دارفور والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها البشير ونظامه والتي تم توثيقها عن طريق الأمم المتحدة والأرقام الكبيرة للقتلى والجرحى والنازحين، ودور عصابات «الجنجويد» التي سلحتها ودعمتها الحكومة لتقوم بارتكاب جرائمها ضد أهالي دارفور.

إثارة القلاقل

تهديد حكومة البشير بشن حرب ضد الدولة الوليدة في جنوب السودان، وفي اللقاء مع رئيس حكومة الجنوب «سلفاكير» قال إن حكومة البشير قامت بتجميع بعض الجنوبيين المقيمين في الشمال ودربتهم وسلحتهم تمهيدا لقيامهم بعمليات تخريب وإثارة للقلاقل في الجنوب، وأضاف أن هناك خمس قضايا شائكة معلقة بين دولتي الشمال والجنوب، هي «ابيي» وعدم إجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الاتفاق من البشير والحركة الشعبية لتقرير مصيرها، وعدم ترسيم الحدود بين الدولتين، والدين، والجنسية، وعوائد البترول الذي يوجد ٧٥٪ في الجنوب. الخلاف حول الانتخابات في كردفان، وإعلان الحركة الشعبية على لسان «ياسر عرفات» رئيس القطاع الشمالي للحركة الشعبية «إن الحركة لن تعترف بانتخابات جنوب كردفان لأن المفوضية الوطنية للانتخابات أداة في يد حزب المؤتمر الوطني، وتملك الحركة دليلا على تزوير الانتخابات، وبالتالي لن تشارك في البرلمان والحكومة القادمة في كردفان» وتضم ولاية جنوب كردفان أغلب الحقول المنتجة للنفط المتبقية في الشمال، كما أنها تمثل أهمية خاصة لحكومة الخرطوم بسبب تجاورها مع إقليم دارفور ومع منطقة، أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، ويذكر أن كثيرين من أبناء ولاية كردفان إلى جانب قوات الحركة الشعبية خلال الحرب الأهلية.

هجوم على الظلاميين

فريدة النقاش

تواكب اقتراح الدكتور محمد نور فرحات أستاذ القانون أمام مؤتمر مصر الأول: الشعب يحمي ثورته ومن أجل دولة مدنية ديمقراطية مع وقوع الاشتباكات في امبابة بين سلفيين وأقباط بسبب ما قيل عن إعلان فتاة مسيحية إسلامها واحتجاز الكنيسة لها، وقد ثار السلفيون من أجل تحرير «الأسيرة المسلمة» على حد زعمهم ثم اتضح في ما بعد أن القصة كلها ملفقة مما يثير الشكوك حول الظهور المقلق للسلفيين بعد الثورة وأدوارهم.

قال الدكتور نور فرحات فلتبق المادة الثانية من الدستور كما هي: الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على أن تضاف مادة أخرى تؤكد عدم تناقض تفسير هذه المادة الثانية من الدستور مع المواد التي تحصن حرية الاعتقاد في المواثيق الدولية، ويلغي اقتراح الدكتور «نور فرحات» أي تناقض– مفتعل غالبا– بين المواثيق الدولية وقيمها العليا من جهة والقيم والمثل التي تدعو إليها الديانات الإبراهيمية ومن بينها الدين الإسلامي من جهة أخرى. وقد كان رب العالمين قاطعا في دعوته لاحترام حرية الضمير والاعتقاد حين قال صراحة «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، والله وحده هو من يحاسب الناس وليس بشر آخرون، ثم نهانا سبحانه عن إكراه بشر على الدخول إلى رحاب الإيمان وهو ما يعني أن حق الاختيار بالإرادة الحرة للإنسان مكفول «أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين».

إن الذين يفتشون في القرآن الكريم بحثا عن آيات تهدم هذه المبادئ العليا السامية إنما يصرون على أن الدين الإسلامي يقع في مرتبة أدنى من المشترك الأخلاقي العالمي، وأن الصوت الأخلاقي في القرآن إنما هو أضيق من هذا التوافق الذي توصلت إليه البشرية كلها عبر صراعات طويلة ومع ولادة ديانات وفلسفات وإنجازات حضارية كبرى جعلت منها العولمة جميعا مشتركا إنسانيا أسهمت فيه كل شعوب الأرض على الطريقة الخاصة لكل منها.

إن الانشغال المجتمعي الذي تسعى الجماعات السلفية لإغراقنا فيه بإسلام هذه المرأة أو تلك أو دخول هذا المواطن أو ذاك – إلى الدين المسيحي بعد أن كان مسلما هو عمل من قبيل تحويل الشأن الخاص إلى شأن عام وصرف الأنظار عن الشأن العام الحقيقي الآن وهو كيفية حماية الثورة وتطويرها. ومن المعروف أن السلفيين وقفوا ضد ثورة ٢٥ يناير باعتبارها خروجا على طاعة الحاكم الذي لابد من طاعته في كل الأحيان طبقا لهم.

وليس هناك معنى لأفعالهم هذه بدءا من القول بغزوة الصناديق بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وتحويل الشأن الوطني إلى شأن ديني، مرورا بقطع أذن مواطن في الصعيد، وتظاهرات قنا ضد المحافظ المسيحي، والتظاهرات أمام الكاتدرائية في العباسية مطالبين بإطلاق سراح كاميليا شحاتة التي أسلمت، كما يقولون. وصولا إلى أحداث امبابة الأخيرة والحملة الشرسة ضد الحقوق الجزئية التي حصلت عليها النساء، أقول ليس هناك معنى لكل هذا سوى محاولتهم تعويق الثورة، ووقف مسيرتها ، وإغراقها في عدم الاستقرار ليقولوا للجماهير إن النظام السابق الذي طالما دافعوا عنه متحالفين مع جهاز مباحث أمن الدولة هو وحده القادر على تحقيق الأمن والاستقرار، وأن الثورة عليه كانت خطأ وجملة اعتراضية بين قوسين.

وكان النظام السابق– الحديث حداثة خارجية شكلية وزائفة قد اشترى لنفسه اعوانا من بين أكثر فئات المجتمع رجعية وظلامية وبينهم سلفيون ليواجه بهم الإخوان المسلمين بهدف الاستقواء والاحتفاظ بالسلطة بأي ثمن وإن كان يحسب له أنه حجبهم عن الإعلام المرئي والمسموع الذي يملكه، ولا يعرف أحد الآن ما حكمة النظام الجديد في فتح الأبواب والنوافذ أمام رموز السلفيين في الإذاعة والتليفزيون إلا إذا كان الحكم يسعى – باسم حرية مزيفة– إلى استخدامهم كأدوات له وهو ما يرفضه المنطق العلمي الموضوعي الذي من المفترض أن يكون منطق النظام الجديد الذي أتت به الثورة نظريا على الأقل .

إن القوى العلمانية والديمقراطية والنسائية من منظمات وأحزاب وأفراد مطالبة بأن تحشد صفوفها لتصد الهجمة الظلامية الجديدة على العقل. وقد أنجز مؤتمر مصر الأول: (الشعب يحمي ثورته) إنجازا رائعا في هذا السياق ولكنه يبقى مجرد خطوة أولى لابد من أن يتلوها عمل شاق وطويل المدى من أجل الدولة المدنية دولة الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.